الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر

Theoretical framework of small and medium enterprises and their reality in Algeria

بن عطية حورية[1]، مياح عادل [2]

[1] جامعة محمد خيضر-بسكرة (الجزائر)، Houria.benattia@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر-بسكرة (الجزائر)، adel.mayah@univ-biskra.dz

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتوضيح مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما يميزها عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى التعرف على واقع هذا النوع من المؤسسات في الجزائر.

وقد توصلت هذه الورقة البحثية إلى أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور جد مهم في النسيج الاقتصادي، حيث تعتبر المحرك الأساسي لرفع معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال عملها على رفع القيمة المضافة وتوفير مناصب شغل، وتزداد أهميتها كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة إذ ما قورنت بالمؤسسات الأخرى، ونظرا للمكانة الاقتصادية لهذا النوع من المؤسسات فقد عملت الدولة الجزائرية على تبني مجموع من البرامج والأجهزة لدعمها وتطويرها وتعزيز مكانتها في الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-برامج التأهيل-أجهزة الدعم.

Abstract

This study aims to define and clarify the concept and importance of small and medium enterprises, Indeed, the paper highlights the difference between this type of institutions and others economic institutions. In addition, the study focus on the reality of those institutions in Algeria.

The study concluded that small and medium enterprises have a very important role in the economic fabric, Where it is considered the main engine to raise the rate of economic growth, And this is through its work to raise the added value and provide job positions, and its importance increases because it does not require huge capital when compared to other institutions. In view of the economic status of this type of institutions, the Algerian state has worked to adopt a set of programs and devices to support, develop and enhance its position in the national economy.

.Key words:

Small and medium enterprises - rehabilitation programs - support devices

***المؤلف المراسل: بن عطية حورية، الإيميل: Houria.benattia@univ-biskra.dz**

المقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين الركائز الأساسية في معظم اقتصاديات العالم حيث تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو بالإضافة إلى دورها في التخفيض من ظاهرة البطالة ودعم السياسات التشغيلية ونظرا لأهميتها أصبحت أغلب دول العالم تشجع على انشائها خاصة بعد أن أثبتت ناجعتها في مواجهة المشكلات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد، وبدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة، والجزائر كغيرها من الدول سعت للاهتمام بهذا النوع من المؤسسات خصوصا بعد انتقالها من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق.

وبناء على ما سبق يمكننا صياغة **الإشكالية** التالية:

-ما هو مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما واقع هذا النوع من المؤسسات في الجزائر؟

وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وفيما تتمثل أهميتها؟
- ✓ ماهي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ✓ ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات المؤسسات تعتمد على رؤوس أموال بسيطة حيث تعمل على جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل الحصول على منفعة وفائدة لتلبية حاجات محلية أو جزئية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى معرف ودراسة المفاهيم النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الاطلاع على واقع هذا النوع من المؤسسات في الجزائر.

منهج الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي وذلك من خلال التعرض لبعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وواقع هذه المؤسسات في الجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

توجد العديد من التعاريف التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتشابه في مضمونها وتختلف في الجهة التي أصدرتها نذكر من بينها:

-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: حسب المنظور الأمريكي المؤسسات الصغيرة المتوسطة هي "المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه". (سهيدي محمد وحدوش شروق، 2015، صفحة 75)

وقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية حدودا عليا للمؤسسات الصغيرة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): مفهوم المؤسسة الصغيرة حسب المفهوم الأمريكي

المؤسسات التجارية والخدمية بالتجزئة	من 1إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية
المؤسسات الجارية بالجملة	من 5إلى15مليون دولار كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل على الأقل

المصدر: (سهيدي محمد وحدوش شروق، 2015، صفحة 75)

-تعريف المشرع الفرنسي: " هي المؤسسات التي توظف أقل من 250 عامل ولا تتجاوز مبيعاتها السنوية 50 مليون أورو أو التي لا تتجاوز ميزانيتها السنوية 43 مليون أورو" (هالم سليمة، 2016-2017، صفحة 26)

-تعريف الاتحاد الأوربي: في سنة 1996 قام المجمع الأوروبي بتحديد تعريف جديد للمؤسسات الصغير والمتوسطة وهي: (لحواسنية ياسمين وياسيةسليمة، 2017، الصفحات 185-186)

- ✓ تشغل أقل من 250 عامل؛
- ✓ أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو؛
- ✓ والتي تراعي مبدأ الاستقلالية، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25%.

الجدول رقم (02): تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغرة	**9**	**-**	**-**
الصغيرة	**49**	**7مليون أورو**	**5مليون أورو**
المتوسطة	**249**	**40مليون أورو**	**27مليون أورو**

المصدر: (عزيز سامية، 2011، صفحة 79)

-تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعتمد البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاث معايير وهي: عدد العمال واجمالي الأصول وحجم المبيعات السنوي، والجدول التالي يوضح ذلك. (ياسر عبد الرحكمان وبراشن عماد الدين، 2018، صفحة 217)

الجدول رقم(03) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي

نوع المؤسسة	عدد العمال	إجمالي الاصول	حجم المبيعات السنوي
مؤسسة مصغرة	**أقل من 10عمال**	**أقل من 100ألف دولار أمريكي**	**أقل من 100ألف دولار أمريكي**
مؤسسة صغيرة	**أقل من 50 عامل**	**أقل من 3 مليون دولار أمريكي**	**أقل من 3 مليون دولار أمريكي**
مؤسسة متوسطة	**أقل من 300عامل**	**أقل من 15 مليون دولار أمريكي**	**أقل من 15 مليون دولار أمريكي**

المصدر: (ياسر عبد الرحكمان وبراشن عماد الدين، 2018، صفحة 217)

-تعريف المشرع الجزائري: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجريدة الرسمية مهما كانت طبيعتها القانونية بانها مؤسسة انتاج سلع أو خدمات: (الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 05)

- ✓ تشغل من 01 إلى 250 عامل؛

- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار جزائري، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01مليار دينار جزائري؛
- ✓ تستوفي معيار الاستقلالية.

2-خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات يمكننا ذكر بعض منها فيما يلي: (هالم سليمة، 2016-2017، الصفحات 33-44)

2-1-سهولة التأسيس: ذلك لكون هذا النوع من المؤسسات يحتاج إلى رؤوس أموال بسيطة في مرحلة التأسيس حيث تعتمد على جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل الحصول على منفعة وفائدة لتلبية حاجات محلية أو جزئية؛

2-2-سهولة واستقلالية الإدارة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة الإدارة والقيادة والتوجيه مع الوضوح في تحديد الأهداف، حيث في الغالب ما يكون المالك هو المسير وهذا ما يؤدي إلى تسريع عملية اتخاذ القرار واستقلالية الإدارة، عكس المؤسسات الكبرى التي تأخذ شكل شركات المساهمة، حيث يؤدي الفصل بين الملكية والإدارة فيها إلى تعدد الأهداف؛

2-3-المحلية والطابع الشخصي في تقديم الخدمات: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحلية النشاط، ذلك ما يؤدي إلى تكوين علاقات قوية بين المؤسسة والعملاء؛

2-4-استخدام وسائل أصغر حجما وأقل تكلفة: تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقنيات تتميز بالبساطة، وذلك كون التقنيات المتطورة والمعقدة تحتاج إلى أموال كبيرة لا تتوفر لدى هذا النوع من المؤسسات؛

2-5-التجديد والابتكار: تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التجديد والابتكار أكثر من المؤسسات الكبيرة الحجم لأن الأشخاص البارعين الذين يعلمون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.

بالإضافة إلى الخصائص سابقة الذكر يمكننا ذكر بعض الخصائص الأخرى فيما يلي: (رابحي بو عبد الله، 2018، صفحة 312)

- **الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي:** يقصد بهذه الخاصية غياب النظرة الاستراتيجية البعيدة التي تعمل على تحقيق القوة التنافسية للمؤسسة والحفاظ عليها، مما يصعب على المؤسسة تقدير إمكانياتها وتحديد ودراسة سلوك المستهلك؛
- **تدني مستوى التكنولوجيا:** نظرا لكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتمي لقطاع الصناعات التي لا تستوجب استثمار ذو قيمة عالية ولا يد عاملة ذات اختصاص عالي فإنها تعطي فرصا أكبر لتشغيل اليد العاملة، بالإضافة إلى كون نظام المعلوم يكون يتميز بقلة التعقيد لتسهيل عملية الاتصال بين الإدارة والعمال، ونتيجة لذلك نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستعمل مستوى عالي من التكنولوجيا ولا من الموار البشرية.

3-أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق جملة من الأهداف نذكر من بينها: (علمي حسيبة، 2022، الصفحات 110-111)

- الارتقاء بروح المبادرة وذلك عن طريق أنشطة اقتصادية لم تكن موجودة من قبل أو أنشطة تم التخلي عنها؛

- توفير مناصب شغل بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛
- إعادة إدماج للمسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة؛
- تكوين حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات؛
- تمكن الأفراد الذين يملكون أفكار استثمارية جيدة ولا يتمتعون بالقدرة المالية الكافية والإدارية من تحويل أفكارهم إلى مشاريع واقعية؛
- تشكيل مصدر للدخل بالنسبة لمستحدثها وكل من يعمل بها؛
- تشكل مصدر إضافي لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب؛
- استعادة حلقات الإنتاج التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى بغرض تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي.

4-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم ركائز التنمية الاقتصادية حيث تتمثل أهميتها في دورها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، والذي يمكن أن نلخصه في بعض النقاط الآتية: (بوزكري يمينة، 2021، صفحة 03)

- توفير مناصب شغل؛
- تعبئة الموارد المالية؛
- توزيع الصناعات وتنويع الهياكل الصناعية؛
- توفير احتياجات المشروعات الكبيرة؛
- المحافظة على استمرارية المنافسة؛
- المساهمة في الدخل القومي؛
- المساهمة في التوزيع العادل للدخول؛
- التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية والتي من بينها البطالة؛

5-المعوقات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تعدد الصعوبات والمشاكل التي تواجه هذا النوع من المؤسسات فمنها ما يرتبط بمراحل تأسيسها ومنها ما يتعلق ببقائها وتنميتها ومن بين أبرز عراقيل نذكر: (آيت عيسى عيسى، بدون سنه، صفحة 276)

- صعوبة التمويل، حيث نجد أن نسبة التمويل الغالبة تتم عن طريق التمويل الحكومي عن طريق الاقتراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأولى لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم؛
- ارتفاع تكلفة رأس المال المقترض من البنك؛

- بعض الإجراءات الحكومية التي يقيد من حرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- انعدام الخبرة وضعف الدراسة الفنية؛
- صعوبة تسويق المنتجات بسبب محدودية رأس المال؛
- الضرائب المرتفعة غالباً ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات وذلك لعد تمتعها بحجم رأس مال كبير؛
- التضخم وارتفاع أسعار المواد الأولية؛
- عدم الاهتمام بجانب البحث والتطوير وذلك ناتج عن عدم الوعي بأهميته.

المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1-تطور مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم أن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يختلف عن مفهومها في غيرها من الدول إلا أنه شهد بعض التعديلات خلال فترات زمنية وذلك بتغير التشريعات والقوانين وهذا ما سنحاول توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(05): التطور التاريخي والقانوني لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

التاريخ	الجهة	التعريف
المخطط الرباعي 1974 –1977	لوزارة الصناعة والطاقة – التقرير الخاص ببرنامج التنمية	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاجية مستقلة قانونيا وتشغل أقل من 500 عامل؛وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج، ويتطلب إنشائها أقل من 10 مليون دج
أفريل 1983	المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة – الملتقى الوطني الأول حول PME	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي تشغل أقل من 200 عامل؛وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري
2 ديسمبر 2001	القانون رقم 01 –18 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	كل مؤسسة إنتاج للسلع أو الخدمات، توظف من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 %فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
10 جانفي 2017	القانون 02/17 والتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية هي مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دج، أولا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية مليار دج، مع احترامها لمعايير الاستقلالية.

المصدر: (علمي حسيبة، 2022، صفحة 108)

2-تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

عملت الدولة الجزائرية على الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بإرسائها لقواعد سياسية وقانونية للنهوض بهذا القطاع، وذلك نظرا للدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع حجم الناتج الداخلي ورفع معدلات النمو وترقية الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى تحفيز الاستثمارات الصناعية. (سابق نسيمة وضياقي عبد العزيز، 2022، صفحة 270)

والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر خلال السنوات الأخيرة وذلك حسب شكلها القانوني:

الجدول رقم (06): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الشكل القانوني

التعين	م.ص.م العامة	م.ص.م الخاصة		المجموع (الوحدة : مؤسسة)
السنوات		م.ص.م الخاصة	الصناعات التقليدية	
2001	778	179.893	64.677	245.348
2004	778	225.449	86.732	312.959
2006	739	269.806	106.222	376.767
2008	726	392.013	126.887	519.526
2010	557	618.515		619.072
2012	557	550.511	160.764	711.832
2014	542	656.949	194.562	852.053
2016	390	786.989	235.242	1.022.621
2018	262	687.884	241.494	1.093.170
2020	243	247 275	274 554	1 193 339

المصدر: (سابق نسيمة وضياقي عبد العزيز، 2022، صفحة 271)

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسط خلال السنوات ال20 الموضحة بصفة عامة كان ذا تطور ملحوظ بوتيرة متوسط لينتقل من 245.348 سنة 2001إلى 1.193.339سنة 2020، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص فقط شهد عددها ارتفاع ملحوظ ونسبي من سنة 2001 إلى سنة 2016 لينتقل من 179.893 إلى 786.989 مؤسسة لينخفض بعدها بمعدل جد كبير ليصل إلى 247.275 مؤسسة سنة 2020، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام فقد كانت أعدادها تشهد انخفاض جد ملحوظ لتصل 778 سنة 2001 لتصل إلى 243 سنة 2020.

3-أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عملت الدولة الجزائرية على وضع العديد من البرامج والأجهزة لدعم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):"** أنشأت هذه الوكالة بموجب الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات ووهي وكالة مكلفة بدعم وتطوير الاستثمار وذلك بالتكيف مع الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، كانت في الفترة 1993—2000 تحت مسمى وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، لتصبح بعد ذلك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛ (سهيدي محمد وحدوش شروق، 2015، صفحة 84)
- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** تأسست الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996 طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 الموافق 08-09-1996، وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب الباحثين عن عمل والذين ليديهم فكرة انشاء مشروع مؤسسة وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل. (قاشي يوسف وأبركان محمد، 2017، صفحة 242)

أما فيما يخص أجهزة الدعم التي استحدثت بموجب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تتمثل فيما يلي: (وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، 2023)

- **وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار(ADPMEPI):** هي هيئة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 25-331 في 22 نوفمبر2020، تتولى الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال أنشاء، إنماء وديمومة هذه المؤسسات بالتنسيق مع القطاعات المعنية، للوكالة فروع محلية تتمثل في مراكز الدعم والاستشارة وكذلك مشاتل المؤسسات؛
- **المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ENC DPME):** تم انشاء المجلس من أجل تعزيز التشاور والحوار الذي يجمع بين السلطات العمومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثلة بجمعيات ومنظمات مهنية لتشكل شراكة حقيقية بين الكيانين، من حيث تطوير وتنفيذ ومراقبة السياسات الموضوعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):** هو جهاز يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض متوسطة الأجل التي يدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة المشترطة من قبل البنوك؛
- **الجائزة الوطنية للمؤسسة الصغيرة والمبتكرة:** هي آلية لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج في ديناميكية الابتكار الدائم والمستمر حيث تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-323 المؤرخ في 14 شوال عام 1429 هجري الموافق 14 أكتوبر 2008، المتضمن إحداث جائزة وطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحدد لشروط وكيفيات منحها، وقد عرف فيما بعد تعديلات أخرى نتيجة للمعطيات الاقتصادية للبلاد، ويعنى بذلك المرسوم التنفيذي رقم 18-226 المؤرخ في 14 محرم عام 1440هجري الموافق 24 سبتمبر 2018.

4-برامج التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يعمل التعاون الدولي على توفير إطار ملائم لتعزيز الشراكة والاستفادة من مختلف التجارب الدولية في مختلف الميادين، حيث عملت الدولة الجزائرية للحصول على العديد من برامج التعاون المختلفة مع شركاء أجانب وهيئات

دولية مختصة من أجل تطوير ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومن بين أهم هذه البرامج يمكننا ذكر:

- **برنامج دعم التنويع الصناعي ودعم مناخ الأعمال(PADICA):** يخضع البرنامج لاتفاقية تمويل موقعة عام 2016 بين المفوضية الأوربية ووزارة المناجم التي أصبحت حالية تحت مسمى وزارة الصناعة، يهدف هذا البرنامج إلى تحسين بيئة الأعمال العامة وزيادة حصة القطاع الصناعي في الاقتصاد والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني؛ (برنامج دعم التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال، 2023)
- **برنامج دعم انتقال الجزائر إلى اقتصاد أخضر ودائري(ECOVERTEC):** قامت وزارة الصناعة يوم الثلاثاء 17 ماي2022 بتوقيع اتفاقية مع كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية تتضمن تجسيد مشروع تعاون بعنوان" **دعم انتقال الجزائر إلى اقتصاد أخضر ودائري** "، بحيث يهدف هذا البرنامج الممول من طرف مفوضية الاتحاد الأوربي بغلاف مالي قدره 20 مليون أورو على تحفيز العرض والطلب المتعلقين بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وأيضا الإنتاج النظيف وكفاءة الموارد. (وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، 2023)
- **برنامج الابتكار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(INNODEV):** هو برنامج تعاوني ثنائي مع الشريك الألماني عبر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي"GIZ " يهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخدمات البيع الموجهة لها من أجل أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة والمحافظة على البيئة؛ (وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، 2023)

5-الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من الصعوبات التي تعمل على عرقلة نشاطها نذكر من بينها: (آيت عيسى عيسى، بدون سنه، الصفحات 281-282)

- عدم وجود ارتباط وتكافل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب انعدام المعلومة وضعف تدفقها؛
- صعوبات تتعلق بالإجراءات كثيرة ما كانت تسبب في العديد من المشاكل كعدم الفصل بين الملكية والإدارة، وعدم ارتباط السلطة بالمسؤولية؛
- قيود تتعلق بصاحب المشروع نفسه كعدم اكتساب التجربة والمستوى الكافي لإدارة المشروع، وإضافة إلى انعدام روح المبادرة الفردية؛
- صعوبات تتعلق بالتمويل غالباً ما ترفض البنوك عملية تقديم قروض لانعدام الضمانات؛
- .صعوبات تتعلق بالضرائب والرسوم التي تحول دون تحقيق أرباح هامة تساهم في تنمية هذه المؤسسات؛
- صعوبات تتعلق بالعقار؛
- انتشار الفساد الإداري الذي يمثل عائق أمام المستفيدين الحقيقيين ويفتح المجال أمام الانتهازيين للاستفادة من التسهيلات الممنوحة في هذا الإطار دون أن يكون هناك استثمار هادف؛
- صعوبات فنية وتسويقية (بسبب صغر حجم رأس مالها).

الخاتمة:

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتطورة وحتى النامية وذلك لدورها الكبير في رفع معدل النمو الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية من خلال آثارها المباشرة والغير مباشرة، وتظهر أهميتها أيضا كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، والجزائر كغيرها من الدول أولت لها أهمية كبيرة ظهرت في تبنيها لمجموعة من الإصلاحات من خلال انشائها لأجهزة وبرامج لدعم هذا النوع من المؤسسات.

النتائج:

من خلال ما سبق نستخلص النتائج التالية:

-تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة تأسيسها وبساطتها ومساهمتها الأساسية والجد فعالة في النمو الاقتصادي؛

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المشاكل، خاصة منها مشاكل إدارية، مالية، وهي التي حالت دون تحقيقها لأهدافها المسطرة والتي كانت تسعى لوصول لها.

- بالرغم من وجود بعض المشاكل والعراقيل المختلفة والمتنوعة التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه لا يمكن انكار دور الدولة الجزائرية وسعيها للقيام بهذا القطاع من خلال العمل على توفير مجموعة من البرامج وأجهزة الدعم.

قائمة المراجع

المجلات:

1. آيت عيسى عيسى .(بدون سنه) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-أفاق وقيود .*مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*.276 ,(06)
2. بوزكري يمينة .(2021) .أهمية تطوير خدمات أنظمة الاستعلام الانتمائي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-إشارة إلى تجارب دول عربية .*مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*.(05)*01* ,
3. رابحي بو عبد الله .(,2018ديسمبر) .دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية)التجربة الجزائرية في بداية الألفية الثالثة أنموذجا .(*مجلة المعيار في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية* , .(04)*09*
4. سابق نسيمة وضيافي عبد العزيز .(2022) .السياسة التشغيلية في الجزائر-قراءة في مسارات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .2020-2001*مجلة قضايا معرفية*.271 ,(03)*02* ,
5. سهيدي محمد وحدوش شروق .(,2015ديسمبر) .واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاقها المستقبلية .*مجلة العلوم الاقتصادية*.(11)*11* ,
6. عزيز سامية .(,2011جوان) .مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية . *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*.(02)
7. علمي حسيبة .(2022) .المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين حقيقة الواقع القانوني وآفاق اقتصادية واعدة .*المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية*.(01)*05* ,
8. قاشي يوسف وأبركان محمد .(2017) .هياكل الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والميكنزمات الجديدة للتمويل .*مجلة المنتدى للأبحاث والدراسات الاقتصادية*.242 ,(02)
9. لحواسنية ياسمين وياسيةسليمة .(2017) .التجربة الجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-الواقع والآفاق .*مجلة المستقبل الاقتصادي*.(05)
10. ياسر عبد الرحكمان وبراشن عماد الدين ,2018) .جوان .(قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات .*مجلة النماء للإقتصاد والتجارة*.217 ,(03)

القوانين والتشريعات:

1. الجريدة الرسمية .(2017) .المادة الخامسة، الفصل الثاني

المذكرات:

1. هالم سليمة .(2017-2016) .هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة تقييمية للفترة 2014-2004، أطروحة دكتوراه .بسكرة ,جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر.

المواقع الالكترونية:

1. *برنامج دعم التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال*. (2023, 05 09). Récupéré sur padica.dz: https://www.padica.dz/le-programme/ .
2. وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني. (2023, 5 09). *وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني*. Récupéré sur www.industrie.gov.dz: https://www.industrie.gov.dz/apie/ .